

ثم ان طال مكنته عرفا قصي من نوبة المدحول عليها مثل مكنته  
لا نحق الادبي لا يسقط بالعدر فان لم يطل مكنته لم يقض  
لقلة ويا من تقدمي بالمدحول وان لم يطل مكنته ولو  
جاء مع من دخل عليها في نوبة غيرها عصي وان قصر الزمن  
وكان للضرورة وقال الامام واللايق بالمتحقق القطع  
بان الجاع لا يوصف بالتمتع ويصرف التمسك الى ايقاع المعصية  
لا الى ما وقعت به المعصية وحاصله ان تمسك الجاع لا يقيد  
بل لا يخرج ويقتضي المدة دون الجاع لان قصرت وتخل  
وجوب القضاء ما اذا بقيت المظلومة في نكاحه فلو ماتت  
المظلومة بسببها فلا قضاء لخلوص الحق للباقيات ولو  
فارقت المظلومة تغذر القضاء اما من عماد فتمه النهار  
فليس له كثر غيره ونهاره كليل غيره في جميع ما تقدم هذا  
كله في التعميم اما المسافر فعاد قسمه وقت تروكه لئلا كان  
او نهارا قليلا كان او كثيرا فانه في الروضة **تنبه**  
اقل نوب التعميم عمه نهارا ليلة ولا يجوز تبعضها  
ما فيه من تثويث العيش وعسرهم ضبط احد الليل ولا  
ليلة وبعض اخر كروا ما طواف صلى الله عليه وسلم على نبيه

بالملة

في ليلة واحدة فمحمول على رمضان اما المسافر فقد مر حكمه  
واما من عماد فتمه النهار كما خار من فظاهر كلامه انه لا يجوز  
تبعضه كتبعض الليل من يقسم ليلة وهو الظاهر ويجعل  
انه يجوز لسر سولة الضبط والاقتران على الليلة افضل  
من الزيادة عليها اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولتقرب عمده  
من ويجوز ليلتين وثلاثا بغير رمضان ولا يجوز الزيادة  
عليها بغير رمضان وان فرق في الليلة دليله يورد في النهار  
والا يجازن للباقيات بطول الحاققات المفاد عند الضررة  
وقد يموت في المدة الطولية فيفوت حقها وتجب لوزنة  
للاسته ابواحدة من عند عدم رمضان محذرا عن  
الترجيح مع استوائهم في الحق فيبدأ من حرجت قرعها  
فاذا مضت نوبتها اقرع بين الباقيات ثم بين الاخرتين فاذا  
تمت النوبة راعى الترتيب ولا حاجة الى اعادة الوقت بخلاف  
ما لو تبدل القرعة فانه يقرع بين الباقيات فاذا تمت النوبة  
اقرع للابنة **واذ المراد الزوج السفر** لثقلته ولو سفر  
تصبر اهرم عليه ان يستحب بعضه دون بعض ولو  
بفرقة فان سافر ببعضه ولو بفرقة قصي للمختلفات